

# السيرة الذاتية لتجربة في البحث العلماجتماعي

\*

سأقدم في هذه الورقة بعض الأفكار العامة حول تجربتي القصيرة في مجال البحث العلماجتماعي بهدف لفت الانتباه إلى عدد من القضايا بالمنهجية المتعلقة ببناء موضوع البحث، وتقنيات التحقيق والعلاقة بينهما. وسيتركز تدخلي على عدد من المحاور:

1- كيف جئت للبحث العلماجتماعي؟ وماذا يميز تأهيلي كطالب للقيام بالبحث؟

2- عرض نقدي عن أهم مشروع بحث قمت به في محاولة للإجابة على عدد من الأسئلة مثل:

1.2- ما هي إشكالية الموضوع؟ كيف تمت صياغتها؟

2.2- ما هي أهم التقنيات التي استعملت في التحقيق الميداني؟ وما هو تقييمي لها الآن في ضوء التجربة المكتسبة؟

## I - بداية الاهتمام بالبحث العلماجتماعي:

في الواقع يمكن تحديد بداية اهتمامي بالبحث العلماجتماعي بالرجوع إلى سنوات الدراسة الجامعية، حيث تضمنت دراستنا إجراء فترات تدريبية في الميدان من أجل تنمية مهاراتنا على استعمال تقنيات البحث ( الملاحظة، المقابلة، الاستجواب...). وقد أبدت منذ الوهلة

\* عالم اجتماع بمعهد علم الاجتماع، جامعة عنابة / باحث CRASC

الأولى ميلا واضحا نحو العمل الميداني والتعامل مع الناس، وبخاصة عالم الشغل، والعمل الصناعي خصوصا. لعل ذلك ما يفسر اهتمامي لاحقا بقضايا علم اجتماع العمل بحيث أكملت دراستي في هذا التخصص.

كما أعتقد أن ذلك الاهتمام بالميدان وبالعالم الشغل خصوصا له ما يبرره في خلفيتي الاجتماعية. وهي خلفية شاب من أسرة ريفية انتقلت إلى المدينة في بداية الخمسينات، بعد أن كان الأب فلاحا-مهاجرا، يتردد بين العمل في فرنسا وفلاحة الأرض عند العودة إلى أرض الوطن. ثم جاء الاستقرار في المدينة مع نهاية الخمسينات مما رفع درجة الاندماج في عالمها وتبني نمط الحياة السائد فيها.

ويمكننا تحديد التأثيرات التي مارسها الخلفية الاجتماعية على النحو التالي: هناك دافعية قوية للتعرف على طبيعة المجتمع الذي نعيش فيها من خلال معرفة بنية العلاقات المشكلة إياه، وآليات سيره واشتغاله. وقد تركز ذلك الاهتمام بالخصوص على عالم الشغل من خلال ميل قوي لدراسة مجموعات العمال لمعرفة تمثلاتهم عن أنفسهم، وعن عالمهم، وعن المجتمع الذي يعيشون ويعملون فيه.

تلك كانت نقطة البداية التي شكلت تحديا كامنا في اللاشعور لم يتبلور بشكل واضح سوى بمناسبة التحقيقات الميدانية التي أجريناها خلال سنوات الدراسة الجامعية (1973-1977).

جرى التحقيق الأول الذي دام حول ثلاثة أسابيع في مصنع الغزل والنسيج بمدينة باتنة في صيف 1974. ثم تلاه تحقيق ثان في المنطقة الصناعية لمدينة سكيكدة، وتحقيق ثالث في مصنع شركة الهياكل المعدنية بمدينة عنابة، والتحقيق الرابع في مصنع الجرارات بمدينة قسنطينة. وكان الهدف الرئيسي من هذه التحقيقات تدريبنا كطلبة على استعمال مختلف تقنيات البحث، مما يجعلني اليوم أطرح السؤال التالي: هل كان التكوين الذي تلقيناه يؤهلنا فعلا للقيام بالبحث؟ أو

---

بصيغة أخرى، إلى أي درجة استطعنا تحقيق نوع من التحكم في تقنيات البحث؟

## II- التأهيل للبحث العلماجتماعي :

لعلني لا أبالغ إن قلت أن تأهيلنا وتكويننا للقيام بالبحث العلماجتماعي كانا ضعيفين سواء من الناحية النظرية أم التطبيقية وذلك بالنظر إلى ما كان متوقعا منا إنجازاه في نهاية فترة الدراسة.<sup>1</sup>

لقد كان علينا أن نعد مذكرة التخرج التي تمثل عملا شخصيا يعكس مستوى استيعاب الطالب للنظريات والمدارس وقدرته على التحكم في ترسانة المفاهيم العلماجتماعية المتداولة فيها، وكذا تطبيق مختلف تقنيات البحث. ويبدو ذلك الضعف جليا في غياب تفكير منهجي منظم سواء تعلق الأمر ببناء موضوع البحث أم بصياغة الإشكالية، أم إعداد مخطط لإجراء تحقيق ميداني. يضاف إلى ذلك نقص التدريب على استعمال مختلف التقنيات. وأتذكر أننا لم نكن على وعي بالعلاقة الموجودة بين بناء الموضوع واختيار التقنيات المستعملة في معالجته، بحيث كنا نتعامل مع كل واحد بطريقة مستقلة وبصرف النظر عن الآخر. كما أتذكر تركيزنا في ما يخص تقنيات البحث على الاستمارة وتجاهل ما سواها.

إن قضية ضعف التأهيل في استخدام التقنيات واحدة من القضايا التي استرعت انتباهي، وحظيت بقدر من التفكير لدي. كما كان تركيزنا المفرط على الاستمارة ظاهرة ملفتة للانتباه، وتحتاج إلى تفسير. لكن قبل القيام بذلك، دعني أقول أن تأثير التكوين الذي تلقيناه في تلك السنوات ما يزال قويا بحيث ساهم في بلورة تصور وتصرف كثير من الأساتذة

---

<sup>1</sup> يبدو هذا الحكم اليوم قاسيا نوعا ما إذا ما جرت مقارنة مستوى تأهيل الطلاب في تلك السنوات مع مستوى تأهيلهم في الوقت الحاضر.

الذين كانوا بالأسس طلبية، ويعانون اليوم صعوبات كبيرة في التخلص من أوجه القصور في ذلك التكوين، ويقومون بنقل تأثيراته السلبية إلى الأجيال الجديدة من الطلبة.<sup>2</sup>

في الحقيقة، لم نكن نجهل وجود تقنيات أخرى عديدة بإمكاننا استخدامها في البحث، ولكن ممارساتنا كانت مقيدة جدا بحيث كنا نلجأ في غالب الأحيان إلى استعمال تقنية واحدة هي الاستجواب المقنن عن طريق الاستمارة التي تملأ مع المبحوثين، وما تزال هذه الممارسة مهيمنة تماما لدى مجموعات الطلبة في علم الاجتماع اليوم. فما سبب ذلك يا ترى؟

أعتقد أن هناك جملة من العوامل المتداخلة المسؤولة عن هذا التمسك شبه المرضي بالاستمارة من أهمها:

1- التقليل من شأن تقنيات البحث الأخرى مثل الملاحظة والمقابلة. وتعود النظرة السلبية تجاه هاتين التقنيتين إلى نقص كبير في التكوين والتدريب عليهما. إذ كنا في الواقع نجهل طبيعة تلك التقنيات وكيفية استعمالها.

ويضاف إلى ضعف المهارات التطبيقية في هذا المجال ضعف آخر مهم يتعلق بالجانب النظري، أي البناء الإشكالي لموضوع البحث. فهناك أسئلة حاسمة لم نكن نطرحها مثل: هل الظاهرة قابلة للملاحظة أم لا؟ ما الذي ينبغي ملاحظته؟ وكيف تتم الملاحظة؟ هل بطريقة حسية مباشرة، أم بطريقة غير مباشرة؟ هل ما نلاحظه معطى أم مبنيا؟

نفس الشيء يمكن قوله عن المقابلة. إذ لم يكن هنالك تحضير لموضوع المقابلة في شكل تصور متبلور نسبيا عن موضوع البحث، وتحديد لمحاوَر أساسية تلعب دور الدليل أو المرشد للباحث كي تسهم المقابلة في

<sup>2</sup> لمزيد من الاطلاع حول هذه النقطة أنظر بحثي الموسوم "وضعية البحث السوسولوجي في

الجامعة" في كتابي نحو علم اجتماع نقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1999.

تحصيل معلومات من شأنها بلورة البناء الإشكالي للموضوع، وصياغة فرضيات أو تساؤلات رئيسية موجهة للبحث في مرحلة أولى.

بل كانت المقابلة تتم بطريقة عفوية وغير منهجية مما يجعل مسارها مضطربا وعرضة لتغيرات عديدة ليس باستطاعة الباحث التحكم فيها أو توجيهها نحو هدف أو غاية محددة مادامت هذه الأخيرة مفقودة تماما، أحيانا كثيرة، وغير محددة بدقة أحيانا أخرى.

2- الصعوبة الثانية التي جعلنا نتهرب من استخدام تقنيات الملاحظة والمقابلة، سواء بطريقة واعية أم غير واعية، تتمثل في مشكلات تدوين المعلومات المحصلة بواسطة هاتين التقنيتين. لا شك أنها مهمة صعبة أن ندون ملاحظتنا أثناء وجودنا في موقف البحث مع المبحوثين، خاصة عندما يحدث ذلك في أماكن العمل (الورشات، المصانع...) فهناك كم هائل من المعطيات : إشارات، عبارات، تصرفات، علاقات، أحداث... الخ. ولعل عدم لجوءنا إلى هذه التقنية مرتبط بخوفنا من مواجهة ذلك السبيل الهائل من المعطيات دون إعداد أو تأهيل نظري وتطبيقي. إنه سلوك يمثل هروبا غير معلن، وغير واع من ذلك التحدي الذي نواجهه ونشعر أننا غير مؤهلين للتعامل معه. إنه سلوك غريزي هدفه تجنب الفشل، والبحث عن طريقة مأمونة ومضمونة لمواجهة الموقف الحرج الذي يوجد فيه الباحث. وهو موقف يكون فيه الباحث تحت ضغط كبير ويعاني توترا واضطرابا حادين لأنه في ميدان غريب وبين أفراد غرباء عنه، مما يجعل الموقف ككل على درجة من التعقيد بسبب انعدام معالم محددة تسمح بالتوقع أو التنبؤ.

لعل ذلك أحد الأسباب الرئيسية وراء تهربنا من استخدام الملاحظة والمقابلة والتقليل من أهميتهما كتقنيات أساسية في البحث العلماجتماعي. لأنها تستدعي التحضير المسبق والجيد من جهة، والتعامل مع الموقف بذكاء وسرعة، وحضور البديهية من جهة ثانية

لاقتناص الفرص، وتقفي آثار الأحداث المهمة وذات الدلالة بالنسبة لموضوع البحث.

إنها بالفعل تقنيات تتطلب من الباحث أن يكون على درجة عالية من التأهيل والتدريب والتحضير، إضافة إلى حدة الانتباه لما يجري حوله من أحداث؛ ما يراه وما يسمعه، حتى يستطيع إدراك وفهم معاني ودلالات ما يقع أمامه من أحداث. يقتضي ذلك أيضا أن يتمتع الباحث بمهارات تمكنه من الصياغة الجيدة والواضحة للبناء الإشكالي لموضوع البحث، والدقة في تحديد طبيعة ونوعية المعلومات التي يريد الحصول عليها للإجابة عن التساؤلات أو الفرضيات التي تتضمنها إشكالية بحثه. ذلك ما يؤكد الأهمية الخاصة للتكوين النظري للباحث، وهو بالضبط ما كان ينقصنا بشكل حاد. إذ كنا ننزل للميدان في إحدى الوضعيتين التاليتين:

◆ في الحالة الأولى نكون قد حددنا موضوعا للبحث بطريقة مسبقة بعيدا عن أي تعامل مع الميدان. مما يجعلنا في موقف دغمائي نقوم من خلاله بفرض تصوراتنا على الواقع في شكل قوالب جاهزة، وأفكار مسبقة غير قابلة للتعديل. وهو ما يؤثر سلبا على نوعية المعلومات التي نجمعها.

◆ أما في الحالة الثانية، فالأمر معاكس تماما بحيث يكون نزولنا للميدان عفويا (أو عشوائيا)، وهو نزول المستطلعين غير المحضرين الذين لا يعرفون ولو بشيء من عدم الدقة والعمومية عما يبحثون. كل ذلك بسبب غياب تصور نظري للموضوع يسمح بتوجيه البحث نحو استكمال عملية بناء الموضوع من خلال العلاقة الجدلية بين النظري والميداني.

3- كما يمكن تفسير التمسك الشديد بالاستمارة بالتأثير الذي يمارسه الأساتذة المشرفون الذين يفتقدون إلى تجربة في هذا المجال، بحيث لم يكونوا في غالب الأحيان قد أجروا بحوثا في علم الاجتماع، ولم يتعاملوا مع التحقيقات الميدانية، إضافة إلى ضعف اهتمامهم النظري بمناهج وتقنيات البحث والقضايا الاستمولوجية التي يطرحها. مما يعني أنهم لم يكونوا يختلفون عنا نحن الطلبة كثيرا، لأن معرفتهم بالتقنيات لا تتجاوز ما هو وارد في مختلف كتب مناهج البحث، وهي معرفة كتبية محضة. في ظل

هذا الغياب الفعلي لممارسة العمل البحثي والتعامل مع الميدان، اتسمت الوضعية بضعف التفكير النظري ونقص التأهيل التطبيقي، وبذلك تضاءلت حظوظ ظهور تصور عميق، نظريا وتطبيقيا، لمشكلات البحث العلماجتماعي.

4- نتيجة العوامل السابقة الذكر، يمكننا القول أن الجزء الأعظم من المعلومات التي نحصلها عن طريق تقنيات أخرى غير الاستمارة مثل الملاحظة والمقابلة، أثناء قيامنا بالتحقيقات الميدانية خلال فترة الدراسة الجامعية، لم يكن يظهر في تقارير البحوث التي نقدمها. السبب الأول وراء هذا الموقف هو اعتقادنا حينئذ (وما يزال كثيرون يعتقدون ذلك حتى اليوم) أن الطريقة المتبعة غير علمية وغير منهجية.

ذلك أن جزءا كبيرا من المعلومات يتم تحصيلها من خلال محاولة فهم وتأويل الأحداث، بالإحساس والتخمين، وأثناء وضعيات ومواقف غير شكلانية، أي في مواقف الحياة اليومية العادية. بمعنى كل ما يدور من أحاديث مع المبحوثين أو ما نجمعه من ملاحظات أثناء تواجدها في الحافلة، في المطعم، في المقهى، خارج مكان العمل. حيث يدور الحديث عن مشكلات البحث الذي نقوم به، أو عن عمل المبحوثين، علاقاتهم وانشغالاتهم في العمل وخارجه. بالرغم من أهمية هذا الجزء الكبير من المعلومات التي نحصل عليها بطريقة عفوية، فإننا لا نجد لها أثرا في تقارير البحوث، كما لا نجد أثرا لأحاسيسنا، ومشاعرنا، وتخميناتنا حول المبحوثين، وميدان البحث والأحداث التي نعيشها كملاحظين أو كفاعلين خلال فترة إنجاز البحث.

إن تقارير البحث التي نكتبها لا تتضمن على سبيل المثال وصفا لمشاعرنا عند نزولنا أول مرة للميدان ومواقف الاضطراب التي نكون فيها. كما أنها صامتة تماما بشأن تصوراتنا عن الميدان وعن المبحوثين، والتغيرات التي تطرأ على تصوراتنا خلال المراحل المختلفة لتقدم العمل

---

الميداني؛ من موقف الغرابة إلى موقف الألفة. فالتغيرات التي تعرفها مواقفنا، تصوراتنا، أفكارنا، سلوكنا قليلا ما تشد انتباهنا، وقليلا ما نتوقف عندها لنحللها ونفهم معناها ودلالاتها بالنسبة لموضوع بحثنا، والممارسة البحثية عموما.

شخصيا لم أفكر في كل هذه المسائل من قبل بطريقة واعية ومنهجية إلا بعد مرور عدة تجارب، وبفضل التحسين المستمر في تكويني النظري الشيء الذي جعلني أخضع ممارستي البحثية للتفكير باعتبارها تشكل جزءا من مجال الانشغال الذي يشمل المسائل النظرية والتطبيقية المتعلقة بالبحث العلماجتماعي.

### III - سيرة مشروع بحث :

في الجزء الباقي من هذه الورقة سأعرض لمشروع البحث الذي أجريته حول عمال الصناعة في النصف الثاني من الثمانينات<sup>3</sup> مركزا على محورين رئيسيين: بناء الإشكالية، والتقنيات المستعملة في التحقيق الميداني.

#### 1.3- الإشكالية:

كان الانشغال الأساسي الذي يحدوني في هذا البحث هو معرفة كيف يتمثل العمال الصناعيون وضعيتهم المهنية والاجتماعية، كيف يتمثلون المجتمع وهل تشكل تمثلاتهم للعمل، لأنفسهم وللمجتمع قاعدة لظهور أنماط معينة من العلاقات والممارسات، سواء في مكان العمل أو خارجه.

لعله من المهم في البداية أن أحاول الإجابة عن السؤال كيف تم بناء

---

<sup>3</sup> أنجز هذا المشروع في عدد من المؤسسات الصناعية الكبرى في منطقة الشرق بهدف تحضير

رسالة دكتوراه التي تحمل عنوان **The Process of Working Class Formation in Algeria**. University of Leicester, England, 1992.



الإشكالية؟ وهل وقع اللجوء إلى فرضيات أم لا؟ ولماذا؟ لقد اعتمدت في البناء الإشكالي للموضوع على مصدرين هما: التراث الفكري؛ النظري والتطبيقي الذي يتضمن دراسات حول البناء الاجتماعي "للبلدان النامية" أو ما سميت في أطروحتي "التشكيلات الاجتماعية التابعة"، والجزائر بالخصوص، بما في ذلك طرح قضية السياسات الاجتماعية والاقتصادية وتأثيراتها على البناء الاجتماعي. إضافة إلى موقع هذه التشكيلات ضمن النظام الرأسمالي العالمي. أما المصدر الثاني، فيتمثل في ملاحظاتي ومعرفتي بالمجتمع الجزائري كباحث وكفاعل اجتماعي في ذات الوقت يعيش ضمن هذا المجتمع ويتفاعل مع أحداثه ووقائعه التي بلورت اهتماماتي وانشغالاتي الفكرية، وكذلك تصوراتي ومشاعري في حياتي اليومية العادية.

تلك هي المصادر الرئيسية لإشكالية البحث الذي قمت به، بعد فترة مخاض طويلة نسبيا ميزتها حالات من التردد، والتوتر وعدم الاستقرار الفكري. وكان المنطلق في بلورة السؤال الرئيسي الذي تنبني عليه الإشكالية على النحو التالي: هل هناك إمكانية لتكوين طبقة عاملة في الجزائر في ظل ظروف ميزتها السيطرة الاستعمارية، والتخلف، والاندماج ضمن نظام رأسمالي عالمي؟

وقد جرى تفكيك هذا التساؤل الرئيسي المحدد لإشكالية البحث إلى ثلاثة أسئلة فرعية، يحاول كل واحد منها تغطية بعد أو جانب أساسي في الإشكالية:

◆ **السؤال الأول:** "ما هي الظروف الموضوعية التي ميزت تاريخيا سيرورة تكوين الطبقة العاملة في الجزائر، وحددت نموها اللاحق؟"

وتقتضي الإجابة على هذا السؤال معالجة سيرورة التكديح والتفكير التي تعرضت لها فئات واسعة من المجتمع خلال فترة الاستعمار، واستمرت بعد الاستقلال في ظل تجربة تنمية اقتصادية أمّلتها ظروف عالمية ومحلية محددة.

◆ **السؤال الثاني:** "كيف تكونت الحركة النقابية الجزائرية تاريخياً، وما هو الدور الذي لعبته في سيرورة تشكيل الطبقة العاملة في مراحلها المختلفة؟"

يهدف هذا السؤال إلى تسليط الضوء على الظروف الموضوعية والذاتية لظهور وتطور الحركة النقابية في الجزائر منذ نهاية القرن التاسع عشر إلى فترة ما بعد الاستقلال وتوضيح مساهماتها المختلفة في ظهور وتطور الطبقة العاملة.

◆ **السؤال الثالث:** "إلى أي مدى استطاع العمال الجزائريون تطوير أشكال من الوعي ساعدتهم على بلورة هويتهم الاجتماعية، وتحديد موقعهم الطبقي في بنية المجتمع، وتوجيه فعلهم الجمعي؟" ويهدف هذا السؤال إلى التعرف على الأشكال المختلفة من الوعي التي نمت لدى العمال، وكذلك إستراتيجيات الفعل العمالي باعتبارها امتداداً وتجسيداً لأشكال محددة من الوعي الاجتماعي.

عند هذا الحد قد يتبادر إلى ذهن البعض سؤال مفاده؛ أين فرضيات البحث؟ والإجابة هي أنني لم ألبأ إلى صياغة فرضيات عند دراستي لهذا الموضوع لاعتقادي بعدم جدواها في هذه الحالة. وسوف أشرح موقفي حول هذه القضية المهمة على النحو التالي :

**أولاً:** إن الفرضيات في البحث العلماجتماعي، كما في الأبحاث الأخرى، لا تأتي من فراغ، بل نتيجة لعمل نظري (تفكير، استيعاب لأفكار محددة وإعادة صياغتها)، وميداني (ملاحظة، جمع معلومات وتصنيفها وتوضيح الارتباطات بينها...). ذلك ما يعني أن لدى الباحث فكرة متكاملة وواضحة نسبياً عن موضوع بحثه. والفرضيات كونها إجابات مبدئية محتملة تستدعي التحقق، فإنها تشكل مرحلة متقدمة في التفكير حول الموضوع. ذلك أن صياغة فرضيات معينة لا يخضع للصدفة، بل لوجود معطيات تؤكد احتمالات قوية لصدقها. ذلك ما عبر عنه باحث مشهور مثل مايكل بولاني M. POLANYI عندما قال:

”إن جوهر المنهج العلمي هو إنتقاء فرضيات للاختبار لها حظ كبير في أن تكون صادقة... إذ أنه تقليد ساخر أن يتم تصور المنهج العلمي باعتباره سيرورة مرتبطة بسرعة تراكم الأدلة التي تعرض نفسها بطريقة آلية في مواجهة فرضيات جرى اختيارها عشوائياً“ (DALTON, 1967: 64) .

بالنسبة لي ، وفيما يخص موضوع البحث الذي أجرته لم أكن في وضع يسمح لي بصياغة فرضيات تتوفر فيها هذه الشروط.

**ثانياً :** إن مهمة الفرضيات توجيه الباحث نحو جمع معلومات ومعطيات محددة بهدف إقامة البرهان على صدق تلك الفرضيات. وبذلك فإن الباحث عندما يصيغ فرضيات معينة يقع تحت طائلة الالتزام بها لدرجة معينة. مثل هذا الموقف يتضمن خطورة معينة بالنسبة لموضوع بحثي لأنني كنت في حاجة لترك كل المنافذ مفتوحة أمامي ، والحفاظ على هامش كبير من الحرية في التعامل مع الميدان وما يقدمه من معلومات ، بسبب أن الدراسة كانت ذات طبيعة استطلاعية أكثر منها دراسة تسعى إلى إثبات صدق قضايا محددة مسبقاً.

**ثالثاً :** لم ألجأ إلى صياغة فرضيات والاعتماد عليها في توجيه البحث لأن علاقة الباحث بها كثيراً ما تتحول إلى علاقة بديية **fetishism** تثمن وتقدس الفرضية في ذاتها كونها رمزاً للمعرفة العلمية ، وليس باعتبارها أداة منهجية يمكن التعامل معها بكثير من المرونة عندما تقتضي تطورات الأحداث ذلك. مثل هذه العلاقة تحول الفرضيات إلى قيود تقلص حرية الباحث في التفكير والملاحظة وفي تعامله مع الوقائع ، وتحول دون إمكانية التخلص من القوالب الجاهزة.

هذه الاعتراضات لا تعني بالطبع أنه لم تكن لدي خلال مسار البحث في مراحل المختلفة تخمينات عديدة لعبت الدور الموجه بكثير من المرونة. في الواقع، كان بإمكان الأسئلة العديدة التي طرحت نفسها خلال المراحل التي مرت بها عملية بناء الموضوع وصياغة الإشكالية أن تأخذ شكل فرضيات مصاغة بطريقة شكلائية. لكن ما حدث هو أنه مع تقدمي في التفكير حول الموضوع وقع التخلي عن بعض تلك الأسئلة، بينما خضع البعض الآخر لتغيير مستمر، وفي نفس الوقت تعرضت التخمينات العديدة لعمليات انتقاء مستمرة مع تقدم البحث بحيث وقع التخلي عن بعضها وجرت متابعة البعض الآخر. لذلك فإن الحديث عن كل تلك الأسئلة والتخمينات باعتبارها فرضيات تمت صياغتها، وجرى اختبارها تم وقع التخلي عنها أو تم إثبات صدقها بشكل مبالغة كبرى، لأن العملية لم تأخذ هذه الصيغة، ولم تصل إلى هذا المستوى.

يمكن القول أنني تعمدت تبني موقف حذر اتجاه استخدام الفرضيات في هذا البحث متأثراً في ذلك برأي بيكون BACON الذي يقول: "ينبغي أن تصاغ الفرضيات بحذر وتحفظ لأن تأثير الأفكار الخاطئة يجعلها انتقائية وعائقا أكثر منها سندا" (DALTON, 1967:63). لذلك حاولت خلال هذا البحث أن أنشد الألفة مع الموضوع من خلال طرح أسئلة تستدعي التفكير وتوجه البحث قبل محاولة صياغة فرضيات قد تتحول إلى قانون أخلاقي يحدد ما يجب فعله وما لا يجب.

### 2.3- التقنيات المستعملة في إنجاز التحقيق :

كانت لدي فكرة القيام بتحقيق ميداني يغطي أهم المناطق الصناعية في الشرق الجزائري؛ عنابة، سكيكدة، قسنطينة، باتنة، لوزة. لكن بعد مدة اتضح أن ذلك أمراً صعب التحقيق لما يتطلبه من وقت وجهد. لذلك قلصت ميدان التحقيق إلى منشأتين كبيرتين في المنطقة الصناعية لعنابة هما؛ مصنع الحجار للحديد والصلب ومصنع المواد الكيماوية والأسمدة لشركة أسميدال. إضافة إلى مصنع قائمة لصناعة الدراجات

والمحركات الصغيرة، ومنجم الحديد بالونزة. وقد تم اختيار هذه المنشآت لعدة أسباب منها ما يتعلق بالتسهيلات التي لقيتها من قبل إدارة هذه المنشآت واستعدادها للتعامل مع الدراسة، ومنها ما يتعلق بتلبية مواصفات معينة مثل تنوع قطاعات الصناعة سعياً إلى تحقيق تمثيل واسع لمختلف الفئات العمالية في الصناعات الرئيسية.

قبل بداية التحقيق واجهتني معضلة أساسية تواجه كل باحث، وبخاصة المبتدئ مثلي. المعضلة هي ضرورة القيام باختيار صعب بين طريقتين لإجراء التحقيق الميداني.

البديل الأول هو إجراء دراسة معمقة تأخذ شكل دراسة حالة، أين يتم التركيز على تقنيات مثل المقابلة نصف الموجهة أو المقابلة الحرة، وكذلك تحليل الخطاب، وتحليل الوثائق.

أما البديل الثاني فيتمثل في تغطية مجال واسع نسبياً وجمع أكبر قدر ممكن من المعلومات حول عينة كبيرة ومتنوعة من العمال بالنظر إلى قطاع النشاط والمهارة ومستوى التعليم ... وغيرها من الخصائص التي تؤكد الملاحظة أهميتها.

بعد فترة من التفكير استقر الأمر على البديل الثاني نظراً لاقتناعي أنه رغم أهمية وقيمة الدراسة المعمقة فإننا في هذه المرحلة بحاجة إلى تحقيقات ميدانية تغطي مجالات واسعة، بخاصة ونحن في مواجهة موضوع قليلة هي الدراسات التي تناولته. لما استقر الأمر على هذا البديل، بدأت التفكير في التقنيات الملائمة لهذه المهمة. وكان لا بد من أخذ عدة متغيرات في الحسبان منها طبيعة موضوع الدراسة الذي هو تمثيلات العمال للعمل، لهويتهم، لبنية المجتمع وموقعهم فيها، وممارساتهم كقناة ذات مصالح محددة. إلى جانب ذلك اتساع نطاق التحقيق الذي يشمل مجموعات العمال في أربع منشآت، إضافة إلى عامل الوقت اللازم لإنجاز التحقيق. في ضوء هذه المتغيرات تم اختيار مجموعة من التقنيات هي: الاستمارة، المقابلة الحرة، الملاحظة، تحليل الوثائق.

◆ **الاستمارة:** كانت الاستمارة (المقابلة المقننة) أمراً فرضته نوعية المعلومات المطلوبة إلى جانب اتساع نطاق التحقيق بحيث شمل أربع منشآت صناعية مختلفة، وقد ارتفع حجم العينة التي استعملت معها استمارة المقابلة إلى 375 عاملاً. وقد تمت صياغتها بحيث تعكس الانشغالات الأساسية الواردة في الإشكالية، وتضمنت ستة محاور بمجموع 75 سؤالاً:

- 1- البيانات العامة.
- 2- تمثيلات العمل والتكنولوجيا.
- 3- تمثيلات العلاقات المهنية وبنية السلطة.
- 4- الحراك المهني والاجتماعي.
- 5- تمثيلات البنية الاجتماعية.
- 6- التضامن وأشكال الفعل العمالي.

◆ **الملاحظة:** إضافة إلى الزيارات الاستطلاعية التي قمت بها إلى كل واحدة من المنشآت التي أجري فيها التحقيق فقد أمضيت في كل منشأة حوالي ثلاثة أسابيع أو أربعة لإجراء التحقيق. وقد اغتنمت فرصة وجودي خلال تلك المدة لجمع ملاحظات حول مختلف القضايا المتعلقة بموضوع الدراسة مثل علاقات العمال فيما بينهم، العلاقات مع المشرفين والرؤساء، طرق إنجاز العمل، المشكلات والأحداث الطارئة وكيفية التعامل معها... الخ.

كانت الملاحظة بالمشاركة تغطي كل مجالات الحياة اليومية للعمال في مكان العمل وحتى خارجه؛ أثناء فترات الراحة، في المطعم، في وسائل النقل. وقد كنت حريصاً على تسجيل وتدوين كل ما من شأنه أن تكون له علاقة بالبحث من قريب أو بعيد.

◆ **المقابلة:** لجأت إلى استخدام تقنية المقابلة الحرة مع فئات محدودة؛ منهم الإطارات المسيرة وذلك بهدف تكوين نظرة عامة عن المنشأة ومسارها التاريخي وأهم الأحداث التي عرفتها. كما استخدمت

---

نفس التقنية مع ممثلي العمال في الهياكل النقابية وهيئات التسيير المشترك (مجلس العمال). وشملت المقابلات مجموعة من الإطارات الوسطى مثل رؤساء الأقسام والمصالح التي أجري فيها التحقيق، وكذلك بعض المشرفين من الدرجة الأولى كرؤساء الورشات.

الشيء الذي ينبغي تسجيله هو أنه رغم استخدام هذه التقنيات المتعددة فإن الاستفادة منها ومن المعلومات التي وفرتها كانت متفاوتة، بحيث لاقيت صعوبة في تثمين ما وفرته تقنيات الملاحظة و المقابلة من معلومات. وبرزت أهميتها خاصة في تقديم كثير من المعطيات التي أضاءت زوايا عديدة لم تستطع الاستمارة الوصول إليها، وشكلت بذلك خلفية واسعة وغنية ساعدت على فهم وتحليل الإجابات الواردة في الاستمارة. وتبقى عدم الاستفادة إلى أقصى حد ممكن من الملاحظة والمقابلة مرتبطة بما أشرت إليه سابقا بخصوص نقص التأهيل على استخدام مثل هذه التقنيات، وبخاصة استعمال المعلومات الكثيرة ذات الطابع النوعي، التي توفرها.

◆ تحليل الوثائق: استعملت هذه التقنية للحصول على مزيد من المعلومات فيما يخص المنشأة وتطورها بالرجوع إلى سجلات اليد العاملة المشغلة، وسجلات الإنتاج، وكذلك سجلات الغياب وحوادث العمل، والقضايا التأديبية، إضافة إلى معطيات تخص حراك اليد العاملة سواء داخل أقسام المنشأة أو خارجها.

## مشكلات عملية :

لقد رافق استخدام التقنيات المختلفة مشكلات عملية عديدة وخاصة تلك التي ارتبطت باستخدام استمارة المقابلة. لا بد من الإشارة هنا إلى أن هذه التقنية كثيرا ما تعتبر من أسهل تقنيات التحقيق العلماجتماعي. لكن هذا الاعتقاد المتداول لدى عدد كبير من الطلبة وحتى الأساتذة يشكل واحدا من الأخطاء الفادحة التي ترتكب من قبلهم بخصوص هذه المسألة. فالاستمارة لا تقل صعوبة عن بقية التقنيات بصرف النظر عن مدى ملاءمتها لموضوع البحث، وهي مسألة ينبغي على كل باحث البت فيها بالنظر إلى عدد من المتغيرات والعوامل. أما بالنسبة لبحثنا فقد واجهتنا عدة مشكلات ناتجة عن الاستمارة أو مرتبطة باستعمالها، من أهمها :

**1- الصعوبة الأولى :** تمثلت في محاولة بناء الاستمارة بطريقة تستجيب لإشكالية البحث، وتعكس الانشغالات الأساسية بصدق. وهي مهمة ليست بالهينة لأنها تقتضي الانتقال من النظري إلى الإجرائي، أو تحويل قضايا نظرية معبر عنها بلغة تجريدية إلى مسائل عملية معبر عنها بلغة إجرائية.

**2- الصعوبة الثانية :** تتعلق بمهمة صياغة الأسئلة بطريقة تتوفر فيها الشروط الأساسية وهي: الوضوح، الدقة، الملاءمة في المعنى، والحياد القيمي. وهذه مهمة على درجة من التعقيد وتحتاج إلى خبرة وتأهيل. ومع أنني قمت بتجربة الاستمارة قبل استخدامها إلا أنها بقيت مع ذلك تعاني عددا من نقاط الضعف، إذ أن بعض الأسئلة بدت غير واضحة بالنسبة للمبحوثين ربما بسبب صياغتها أو بسبب بعض الألفاظ المستخدمة فيها... الخ.

**3- الصعوبة الثالثة :** تتمثل في أن استخدام الاستمارة يطرح مشكلة أخرى عويصة تتعلق باللغة المستعملة. ذلك أننا نتعامل مع الميدان بلغة ليست مفهومة من قبل المبحوثين. فالاستمارة مصاغة بلغة أكاديمية



متخصصة، ولكنها موجهة إلى مبحوثين لا يحسنون في غالبية الأحوال تلك اللغة. ذلك ما يفرض علينا ترجمة الأسئلة المطروحة من لغة متخصصة إلى لغة الحياة اليومية التي يتعامل بها المبحوثون. هذه العملية تتضمن طبعاً خطر عدم الدقة في ترجمة الأفكار التي تتضمنها الأسئلة. في المقابل، يقدم المبحوثون إجاباتهم بلغة الحياة اليومية وينبغي تحويلها إلى لغة علماجتماعية متخصصة، هذه الترجمة الثانية تضاعف احتمالات الخطأ والانزلاق في المعنى. وتزداد حدة هذه المشكلة والمخاطر الناجمة عنها عندما يتعلق الأمر بمفاهيم علماجتماعية ليست دائماً دقيقة المعنى أو معقدة أصلاً مثل مفهوم الطبقة الاجتماعية، الهوية الطبقية، الوعي الطبقي... الخ.

4- يضاف إلى ما سبق صعوبات أخرى تتعلق بمواقف البحث ذاتها، بمعنى التأثيرات التي يمارسها المحقق على المبحوثين، والأفكار المسبقة التي يحملها عنهم، كذلك التأثيرات المعاكسة أي أفكار المبحوثين وتصوراتهم عن البحث وعن المحقق. فيما يخصني، وبالرغم من الكشف عن هويتي باستمرار وشرح المهمة التي أقوم بها والجهة التي أنتمي إليها، والإطار الذي يندرج ضمنه العمل الذي أقوم به، فإن الشكوك حول هويتي ومهمتي لم تغادر أذهان المبحوثين نهائياً كما كشفت عن ذلك عدة مواقف تعرضت لها. وبرغم التقدم الذي سجلته في هذا الجانب، إلا أن هناك عوامل أخرى زادت من تعقيد الوضعية مثل إجراء المقابلات في مكان العمل، في ظروف ليست دائماً ملائمة من حيث توفر السرية المطلوبة، بخاصة عندما يتعلق الأمر بقضايا مهنية مطروحة بحددة في مكان العمل.

كل ذلك يؤثر بشكل واضح على نوعية المعلومات المحصلة من حيث درجة صدقها ودقتها وتعبيرها عن أوضاع معقدة يتداخل فيها الموضوعي بالذاتي، والعام بالخاص.

فالمشكلات والصعوبات العديدة والمتنوعة تبدأ منذ تصور الباحث

لموضوع بحثه ومحاولة بنائه، تم في مرحلة صياغة الإشكالية وتحديد التساؤلات الرئيسية المؤطرة للموضوع، وهي مشكلات ذات طابع معرفي وقيمي، لتصل إلى مرحلة المقابلة والاستجواب حيث تبرز صعوبات أخرى عملية خاصة، وصولاً إلى مرحلة معالجة إجابات المبحوثين وما تقتضيه عملية التأويل والتحليل من حذر وحيطة حتى لا نحمل تلك الإجابات أكثر مما تحتل من دلالات ومعاني.

في كل مرحلة من هذه المراحل التي يمر بها البحث هناك مجموعة من الأفكار والتصورات المسبقة لدى الباحث والمبحوثين حيث يعبر كل طرف عن وضعيته، عن مخاوفه، عن التوترات المميزة للوضعية التي يوجد فيها سواء باعتبارها طالبا للمعلومات أو مقدما لها. ويلعب الباحث والمبحوث هذين الدورين بالتناوب حيث يسعى كل واحد منهما إلى تخفيض التوترات والضغوط التي يعانيتها في موقف البحث من خلال محاولة بلورة التوقعات التي يتضمنها كل دور، وكشف الأبعاد التي يتشكل منها الموقف، والسيطرة على المحيط الذي يوجد فيه.

## الخلاصة

لعله من المفيد أن نختم هذه الورقة بمحاولة الإجابة عن سؤال طالما بقي عالقا في أذهاننا وهو: إلى أي مدى استطاعت البحوث الميدانية التي أجريت حول عالم الشغل أن تبلور تقنيات ملائمة لخصوصيات هذا الحقل؟

إن نظرة سريعة ومتفحصة لأهم البحوث التي أجريت حول عالم الشغل، وبالذات في مجال الصناعة، تكشف عن عدم وجود تفضيل لتقنيات محددة بعينها لدى الباحثين. فالتقنيات التي يتواتر استعمالها بصورة واضحة هي: الاستمارة، الملاحظة، المقابلة وتحليل الوثائق. ويبدو أن هناك ميلا واضحا نحو المعالجة الكمية (الإحصائية)، بينما يتراجع دور وأهمية المعالجة النوعية، وبخاصة ضمن البحوث التي تجرى في الجامعات لتحضير أطروحات الماجستير، والدكتوراه، بينما

تغيب تماما على مستوى مذكرات اليسانس.

نصادف في هذا النوع من الأبحاث السيطرة المطلقة لتقنية الاستثمار. فهل يعني ذلك أن هذه التقنيات هي أكثر ملاءمة من غيرها للبحوث الميدانية في عالم الشغل، والصناعة بالذات؟ لا أحد يستطيع أن يجزم بالنفي أو بالتأكيد، لسبب بسيط هو نقص التفكير حول هذه المسائل في أوساط الباحثين (أساتذة وطلبة) في علم الاجتماع، إن لم نقل غيابها تماما.

السبب الرئيسي المسؤول عن هذه الظاهرة، في اعتقادنا، هو هيمنة فكرة معينة وتصور محدد عن طبيعة المعرفة العلماجتماعية لدى غالبية المشتغلين بها، مفادها أن غاية البحث في علم الاجتماع هو التوصل إلى إصدار أحكام عامة أو تعميمات. وأن التقنية التي تسمح بتحقيق ذلك هي الاستثمار كونها توفر معطيات تقبل المعالجة الكمية أو الإحصائية. ولأن الأبحاث التي تستخدم هذه التقنية غالبا ما تطبقها (التقنية) على عينة ممثلة للمجتمع مما يسمح بالتعامل مع الوحدات المدروسة باعتبارها مفردات ممثلة لمجموعات أو فئات كبرى موزعة حسب متغيرات معينة مثل السن، الجنس، مستوى التعليم، التأهيل، المهنة ... إلى غير ذلك من المتغيرات التي قد يعتمدها الباحث في تصنيفه للمجموعات المدروسة. ذلك ما يتيح للباحث إمكانية تعميم نتائجه وأحكامه في نهاية الأمر على كل الفئات التي تشترك في مثل تلك الخصائص.

في المقابل، ينظر إلى تقنيات أخرى مثل الملاحظة والمقابلة باعتبارها تتعامل مع المبحوثين كوحدات منفردة ذات هوية خاصة ومحددة، مركزة على التمايز لا على التماثل، وعلى الاختلاف لا على التشابه، مما يعني تراجع وتقلص إمكانية التعميم. فالتفرد هو السمة السائدة وهو بحاجة إلى تفسير ملائم في كل مرة.

إن هذا التصور عن البحث العلماجتماعي، الذي يبرر اختيار تقنيات معينة دون غيرها، ربما يجد تفسيره في مبدأ يسلم به قطاع واسع من

---

المشتغلين بعلم الاجتماع ويمثل حجر الأساس في تكوينهم. إنه الاعتقاد أن موضوع علم الاجتماع هو دراسة المجموعات والفئات الكبرى أو الظواهر المتعلقة بها، وليس الحالات المفردة أو المنفردة.<sup>4</sup> والمسؤول عن ذلك دون شك هو مؤسس علم الاجتماع الحديث إميل دوركايم الذي يقول بصريح العبارة أن "العلم لا يستطيع وصف الحالات الفردية لأن مهمته وصف النماذج والأنماط، وإذا كانت المجتمعات الإنسانية لا تقبل التصنيف فإنها ينبغي أن تبقى بعيدة عن متناول الوصف العلمي".<sup>5</sup>

لذلك فإن إعادة الاعتبار إلى التقنيات "المهملة" وهي التقنيات النوعية عموماً مثل الملاحظة والمقابلة، وتحليل الخطاب... ومن ورائها أساليب التحليل النوعي، تمر بالضرورة من خلال كشف وتعريف مواطن الضعف في هذا الاعتقاد أو التصور المهيمن بخصوص العلم عموماً، وعلم الاجتماع بالخصوص، والهدف من التفسير العلماجتماعي الذي ليس هو بالضرورة ودوماً التوصل إلى تعميمات أو أحكام عامة.

---

<sup>4</sup> ذلك هو الموقف التأسيسي الذي عبر عنه دوركايم منذ البداية وبقي تأثيره ساداً في تيار بأكمله من تيارات علم الاجتماع هو التيار الوضعي. أنظر R.A. NISBET, *The Sociology of*

Emile Durkheim, p 54

<sup>5</sup> الاقتباس من المرجع السابق وارد في كتابي *علم الظواهر الاجتماعية*، دار طلاس للدراسات والنشر، دمشق 1990. ص 70 .